

تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا The challenges of agro-food industries sector in Algeria and challenges of food security in the Corona pandemic

جعفر حمزة²

Djafar Hamza

بن الشيخ مريم^{1*}

Bencheikh Meriem

¹ جامعة سطيف 1، الجزائر، meriem.bencheikh@univ-setif.dz

² جامعة سطيف 1، الجزائر، hamza.djaafar@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-03-28

تاريخ الاستلام: 2022-01-05

ملخص: يعتبر قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد، نظراً لدوره الفعال في توليد القيم المضافة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح مسألة تُطرح بشدة خاصة بعد جائحة كورونا. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خاصة في ظل جائحة Covid-19 التي تسببت في أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة بمخاوف الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

توصلت الدراسة أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بإعتماد كبير على الأسواق الخارجية بسبب نقص الإنتاج الغذائي المحلي، بالإضافة إلى تذبذب أسعار المنتجات الغذائية لإرتباطها بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية مما أضعف مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي، والجزائر من بين الدول التي تعرضت بسبب جائحة كورونا لمستوى مرتفع من مخاطر الطلب على الغذاء بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبياً من الانفاق على الغذاء والاعتماد المرتفع نسبياً على الواردات الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية؛ الواردات؛ جائحة كورونا؛ الأمن الغذائي.

تصنيف JEL : Q18 ؛ F52

Abstract: The agro-food sector is one of the most important economic sectors in any country, due to its effective role in generating added values and contributing to achieving food security, which has become an issue, especially after the Corona pandemic. This study aims to highlight the challenges of the food industry sector in Algeria, especially in the Covid-19 pandemic that has caused an unprecedented global crisis accompanied by food security concerns around the world.

This study found that the agro-food sector is characterized by significant productivity instability, high reliance on foreign markets due to a lack of local food production, in addition to the fluctuation of food product prices due to their association with fluctuations in global markets, which weakened the sector's contribution to achieving food security. Algeria is among the countries that have been exposed, due to the Corona pandemic, to a high level of food demand risks due to the relatively high average per capita share of spending on food and the relatively high dependence on food imports.

Keywords: Agro-food Industries, imports, corona pandemic, food security.

JEL Classification Codes : Q18 ؛ F52

1. مقدمة:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الإنتاجية الهامة وأحد القطاعات التي تساهم في إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد أصبح تطوير هذا القطاع هدفا رئيسيا لا بد منه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبح يعتبر هذا الأخير أحد أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر وهدفا استراتيجيا تسعى لبلوغه خاصة مع الاعتماد الكبير لقطاع الصناعات الغذائية على المواد الأولية من الخارج مما يجعله بعيدا عن تحقيق الإكتفاء الذاتي ويجعل الأمن الغذائي رهينة للريع البترولي، بالتالي تبقى مساهمة هذا القطاع في تغطية الاحتياجات الغذائية المحلية جدّ محدودة خاصة مع التزايد المستمر والسني لفاتورة الواردات الذي جعل الجزائر أولى الدول في استيراد بعض المواد الأساسية كالحبوب والحليب.

إن أزمة فيروس كورونا وانتشارها كجائحة عرّضت العالم بأسره لاختلال في هيكله الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الإضطرابات الاقتصادية التي مسّتها اضطرابات سلاسل الغذاء على نحو كبير مما أثار مخاوف بشأن الأمن الغذائي، ففي ظل حالة اللاتيقن التي سيطرت على السوق العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية خلال انتشار الفيروس، اتجهت بعض الدول المصدرة للغذاء إلى تقييد التصدير تحسبا لنقص الإمدادات في أسواقها المحلية، والجزائر باعتبارها مستوردا للغذاء وتعتمد على السوق العالمية في تلبية أغلب احتياجاتها الغذائية تعرضت لمستوى مرتفع من مخاطر الطلب على الغذاء بسبب الاعتماد المرتفع على الواردات الغذائية

تأسيسا على ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي مختلف التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر؟ وماهي تحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى بلوغ الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على واقع مختلف فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- التعرف على مختلف الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- محاولة معرفة أثر أزمة فيروس كورونا على قطاع الصناعات الغذائية وعلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

2. لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وأهميته:

يعد قطاع الصناعات الغذائية ثاني أكبر قطاع في الجزائر بعد قطاع الطاقة، حيث يمثل 40% من إجمالي إيرادات الصناعة غير الهيدروكربونية. بلغ عدد المؤسسات العاملة في القطاع 23000 مؤسسة إلا أن معظمها مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث يشكل القطاع الخاص ما نسبته 95%، ويساهم القطاع في المتوسط بـ 40-45% من القيمة المضافة أي بحوالي 3 مليار دولار سنويا (Recham, 2015, p. 3)، وبنسبة 50-55% في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات؛ كما يساهم بنسبة 40%

من إجمالي عدد العمالة في القطاع الصناعي (Forum des Chefs d'entreprise , 2016, pp. 3,4)، وتعد الحبوب والحبوب من الفروع الهامة في القطاع.

تكتسي الصناعة الغذائية أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، نوجز أهمها فيما يلي:

1.2 الأهمية الاقتصادية : تتلخص الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية فيما يلي:

- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم انتاجها الى حد يشجع على انتاجها، بل انها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات الفائضة الى معامل التصنيع وبأسعار مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم ارتفاع اسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك (فوزي عبد الرزاق، 2007، صفحة 60)؛
- تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية وتحويلها الى منتجات عالية القيمة الاقتصادية مثل انتاج الحلوى من التمور أو انتاج الزيوت من البذور الزيتية، أو انتاج العصائر من الخضروات والفواكه (رمضان أحمد، عبد الغني حبيبة، 2008، صفحة 04)؛
- تعتبر الصناعات الغذائية وسيلة لتدعيم التكامل القطاعي بين الزراعة والصناعة، حيث ان استمرارية التصنيع الغذائي يتوقف على توفر المواد الخام الزراعية، وبالتالي تشجيع هذا القطاع له أثر في ضمان استمرارية الانتاج (رمضان أحمد، عبد الغني حبيبة، 2008، صفحة 04)؛
- تصنيع وحفظ المواد الغذائية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك في مواسم انتاجها الطبيعي للاستفادة منها على مدار العام، مما يحقق التوازن بين العرض والطلب، بالاضافة الى تقليل الفائض من الخامات الزراعية؛
- توفير تكاليف تخزين ونقل الخامات الزراعية، وإمكانية تصدير الفائض منها في صورة منتجات محفوظة بما يحقق عائدا للمنتجين والدولة؛
- احلال الواردات وبالتالي تغطية العجز في توفير المواد الغذائية، بالاضافة الى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات وزيادة الصادرات؛
- للصناعات الغذائية تأثيرا مباشرا على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة المختلفة، من علب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة، وبالتالي لها ارتباط وثيق بالصناعة التحويلية الأخرى (فوزي عبد الرزاق، 2007، صفحة 60)؛
- يعتبر ركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والإستقرار الإقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات.

2.2 الأهمية الاجتماعية: تعد عملية التصنيع الغذائي وتداولها بطريقة سليمة أمرا بالغ الأهمية لتوفير الغذاء الصحي، حيث تعد من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان،

وتعدد رغبات المستهلكين وتباين احتياجاتهم للمنتجات الغذائية، وتتخلص الأهمية الاجتماعية للصناعات الغذائية فيما يلي:

- تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح، و بالتالي تزداد أنشطة الجمع والنقل والتخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ و التكيف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية الى حين الحاجة اليها (مصنوعة، 2014، صفحة 10)؛
- تأمين حاجة المجتمع من الأغذية وتقديم منتجات متنوعة بما يواكب تغير الانماط المعيشية؛
- يساهم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 40% من إجمالي التوظيف، حيث يصل عدد المناصب في هذا القطاع الى 150 000 منصب شغل. (Forum des Chefs d'entreprise , 2016, p. 04)
- تشير الإحصائيات أن 42% من حجم إنفاق الأسرة الجزائرية يذهب على الغذاء بكافة أنواعه (Recham, 2015, p. 24)، وهذا بمثابة مؤشر على أهمية هذا القطاع وعلى مدى الحاجة إلى صناعة محلية منافسة، وذلك بهدف تزويد السوق بسلع ذات نوعية جيدة وبسعر يتوافق القدرة الشرائية؛ هذا بالإضافة إلى تأثير هذا القطاع على صحة وسلامة المستهلك الجزائري مما يجعله قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الجزائري.

3. فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

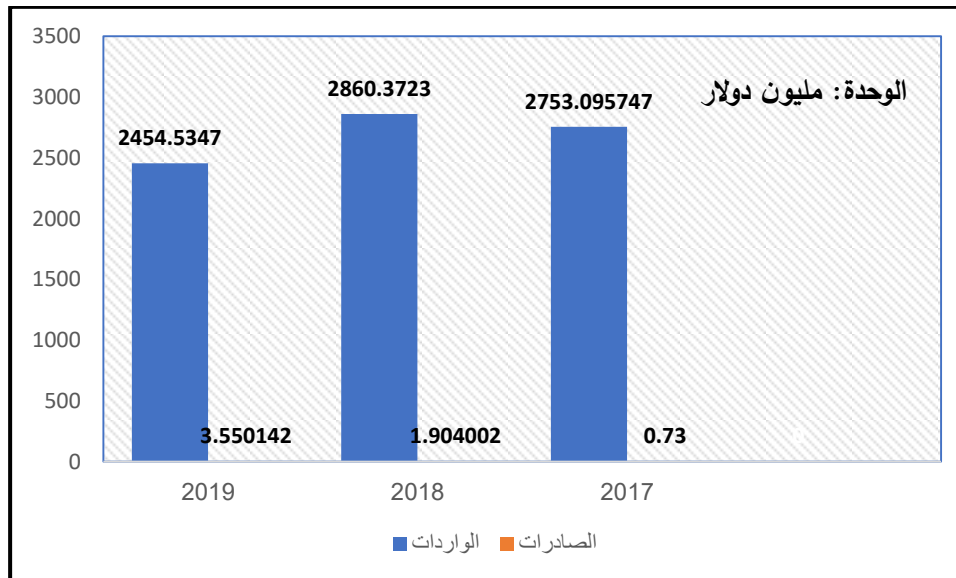
1.3 فرع الحبوب

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول استهلاكاً للحبوب في العالم، حيث قدر متوسط استهلاك الفرد الجزائري بأكثر من 200 كيلوغرام سنوياً. تمثل قيمة إنتاج هذا القطاع 7.5% من إجمالي الإنتاج الزراعي بمساحة تقدر بـ 3.5 مليون هكتار (L'industrie agroalimentaire en Algérie) ، فالإنتاج المحلي من الحبوب يقدر بحوالي 5 مليون طن سنوياً (2,5 مليون طن قمح صلب، 1 مليون طن قمح لين، 1,5 مليون طن شعير) والذي لا يغطي سوى 30% من حجم الطلب، إلا أنه يبقى الإنتاج المحلي من القمح الصلب أكبر من المستورد الذي يغطي من 60%-70% من احتياجات الصناعة. وقد بلغ إنتاج الحبوب لسنة 2020 حوالي 3.9 مليون طن فقط، حيث سجل تراجعاً كبيراً بنسبة 40% بسبب انخفاض تساقط الأمطار؛ هذا الحجم من الإنتاج في هذا القطاع لا يكفي لتغطية احتياجات الاستهلاك مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد، فالحبوب تشكل جزءاً كبيراً من واردات الجزائر الغذائية وأصبح يلاحظ أن فاتورة استيراد الحبوب آخذة في الازدياد كل سنة، حيث يمثل استيراد القمح (الصلب واللين) 65% من واردات الحبوب ويمثل القمح اللين 70% من واردات القمح، ففي سنة 2018 تم استيراد 8 مليون طن من القمح الصلب واللين بقيمة 1.92 مليار دولار، حيث يمثل القمح اللين 7.9 مليون طن

بقيمة 1.48 مليار دولار (L'industrie agroalimentaire en Algérie). فنظرا لانخفاض الانتاج المحلي من القمح اللين فإنه يتم الاعتماد على القمح اللين المستورد من اجل صناعة الخبز والتي تعتبر مادة أساسية في المجتمع الجزائري، إلا أن الهدف الذي يجب ان يسطر في انتاج هذه المادة ليس زيادة الانتاج انما ترشيد، تطوير وتنويع انتاج هذه المادة حيث قدّر الانتاج بما يعادل 70 مليون خبزة يوميا (تغطية حاجة 50 مليون شخص يوميا) (Recham, 2015, p. 11)، فعلى الرغم من أن معظم كمية القمح اللين مستوردة إلا أن غياب الاستهلاك الرشيد من قبل المواطن للخبز والتبذير الكبير لهذه المادة يسبب خسائر سنوية بلغت 350 مليون دولار سنويا. (خولة، 2021)

وقد شهد انتاج الحبوب تطورا بسيطا حيث خصصت الدولة بين 2010 و2014 ما يعادل 1.7 مليار دولار لدعم الاستثمارات المبرمجة في إطار السياسة الفلاحية حيث مكن هذا الدعم الموجه للقطاع الزراعي من رفع متوسط الإنتاج السنوي للحبوب من 3 ملايين طن في الفترة 2005-2008 إلى 5 ملايين طن في الفترة من 2009-2015، إضافة الى توسع المساحات المسقية بين 2001 و2011 من 512.740 هكتار إلى 987.005 هكتار (Forum des Chefs d'entreprise , 2016, p. 05)؛ لكن بالرغم من هذا التطور في الانتاج إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي في هذه المادة وبقاء ارتباطها بالأسواق الخارجية بنسبة 70%. والشكل الموالي يوضح قيمة صادرات وواردات الجزائر للحبوب بالقيمة خلال الفترة 2017-2019:

شكل (1): صادرات وواردات الجزائر للحبوب بالقيمة خلال الفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

يتضح من خلال الشكل أعلاه الفجوة الكبيرة بين قيمة الواردات والصادرات، حيث وصلت الواردات سنة 2019 قيمة 2,45 مليار دولار في حين حجم الصادرات جدّ محدود حيث قدّر بـ 3,55 مليون دولار، وهذا ما يُبقي الجزائر مرتبطة بشكل كبير بالأسواق الدولية.

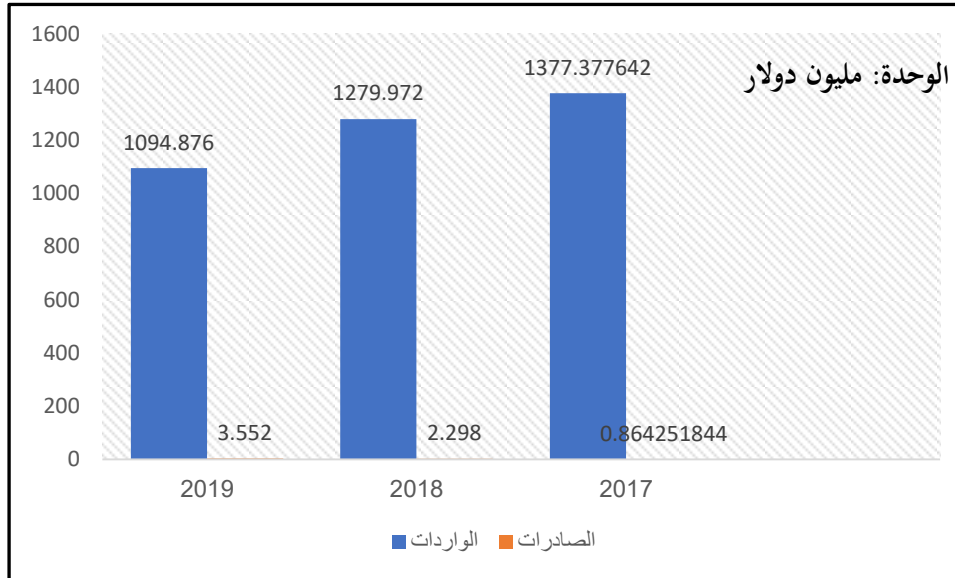
2.3 فرع الحليب ومشتقاته

تعتبر الجزائر أكثر دولة استهلاكاً للحليب في المغرب العربي بمتوسط استهلاك قدّر بحوالي 140 لتر للفرد سنوياً، واجمالي استهلاك قدّر بـ 5,5 مليار لتر حليب منها 3 مليار لتر تأتي من الاستيراد؛ ما يجعلها من البلدان الأكثر استيراداً لبودرة الحليب في العالم. فالإنتاج المحلي من الحليب قدّر بحوالي 3,4 مليار لتر سنوياً (2,4 مليار لتر حليب بقر، 0,5 مليار لتر حليب نعجة، 0,3 مليار لتر حليب ماعز و 0,06 مليار لتر حليب ابل) الذي يغطي إلا 30% من احتياجات القطاع. إلا أن هذا القطاع يشهد نمواً معتبراً مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ عدد مؤسسات هذا الفرع 15 مؤسسة تابعة للقطاع العام (Groupe Giplait) وأكثر من 100 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص (Recham, 2015, p. 12)؛ أما الفروع الأساسية لهذه الصناعة تتمثل في (Recham, 2015, pp. 13,14):

- الحليب المبستر (Lait Pasteurisé en Sachets): قدّر حجم استهلاك حليب الأكياس بـ 1,5 مليار لتر حليب سنوياً، حيث يتم إنتاج 70% من هذا الحليب من البودرة المدعمة من قبل الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته ONIL، حيث تسيطر مجموعة GIPLAIT على حوالي 60% من الإنتاج، على الرغم من أن هناك العديد من منتجي الحليب الخواص إلا أن انتاجهم لحليب الأكياس منخفض بسبب انخفاض هامش الربح. وتقدّر الميزانية التي تخصصها الدولة لدعم كيس الحليب تتجاوز 40 مليار دينار/سنة، بالإضافة إلى الدعم المالي المخصص لاستيراد الحليب المجفف. (Algerie Press service, 2021)
- الحليب المعقم UHT: شهد هذا النوع من الحليب نمواً مرتفعاً ويمثل حوالي 10% من سوق الحليب السائل، حيث قدّر حجم الاستهلاك بحوالي 150 مليون لتر سنوياً، وتسيطر Candia algerie على 50% من السوق، أما بالنسبة لحليب البودرة سريع التحضير فقدّر حجم سوق هذا المنتج بـ 40 000 طن سنوياً أما حليب الأطفال بـ 15 000 طن سنوياً.
- الأجبان: قدّر استهلاك الأجبان بحوالي 100 000 طن سنوياً، حيث يشمل الإنتاج المحلي لهذا المنتج على الجبن الطري (90 000 - 80 000 طن سنوياً)، الجبن الطازج (7 000 - 8000 طن سنوياً). بالمقابل تستورد الجزائر 9 000 طن سنوياً من مختلف الأجبان من فرنسا، دنمارك، إيطاليا وبولونيا. أما بالنسبة للياغورت فيقدر حجم الاستهلاك بـ 500 000 طن سنوياً، وأكبر منتجي هذا المنتج صومام الذي يعتبر الرائد في السوق بنسبة 45%، يليه دانون بنسبة 25% ثم الحضنة وترافل وبعض مصانع مجمع Giplait.

يتضح من خلال الأرقام السابقة ارتفاع إستهلاك مادة الحليب ومشتقاتها وعلى الرغم من ذلك فهذا الفرع يشهد غياب استراتيجيات فعّالة لتطويره، ما جعله مرتبط بشكل كبير بالأسواق الدولية وفيما يلي صادرات وواردات الجزائر لمادة الحليب ومشتقاتها خلال الفترة 2017-2019:

شكل (2): صادرات وواردات الجزائر للحليب ومشتقاته بالقيمة خلال الفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، الإرتفاع الكبير للواردات من الحليب مقارنة بالصادرات، ما يدل على أن هذا الفرع يعتمد بشكل كبير على الأسواق الدولية لتحقيق الاكتفاء، فعلى الرغم من الانخفاض التدريجي لقيمة الواردات خلال هذه الفترة إلا أن قيمتها مازالت مرتفعة مقارنة بالصادرات، حيث بلغت الواردات سنة 2019 قيمة 1,09 مليار دولار مقارنة بالصادرات التي تبقى قيمتها جدّ ضعيفة التي بلغت 3,5 مليون دولار؛ حيث يبقى أكثر من 50% من الطلب المحلي يغطي عن طريق الاستيراد. ومن أجل التقليل من استيراد هذا المنتج وتعزيز فرع الحليب، تم اتخاذ إجراءات من طرف الدولة لفائدة المربين والمتعاملين في هذا القطاع برفع الدعم الموجه للحليب وتشجيع الاستثمار لتخفيض واردات بوردرة الحليب وبحصول مهنيي فرع الحليب على العقار الفلاحي للتمكن من الاستثمار في انتاج الحليب والمنافسة لتنمية الزراعات الكبرى (حبوب وأعلاف)، كما تسعى الدولة في هذا الإطار الى تعزيز انشاء المزارع العصرية المدمجة لتربية الابقار الحلوب وانتاج الحبوب والاعلاف. إلا أن فرع الحليب يبقى يواجه العديد من المشاكل أهمها: (لطرش، 2015، صفحة 122)

- صعوبة ادماج الحليب الطازج المحلي في حلقة الانتاج بسبب غياب التنظيم الجيد لشبكات تجميع الحليب وربطها بمراكز الانتاج ووحدات التحويل؛

- الارتباط الوثيق بالسوق الدولية لتموين السوق الجزائري بمسحوق الحليب الذي شهدت أسعاره ارتفاعا كبيرا على المستوى العالمي، إضافة الى توجيه كميات كبيرة منه الى صنع الحليب ومشتقاته؛
- قلة المساحات الخضراء وانعدامها في أغلب المناطق ساهم في انخفاض منتوج الحليب بنسبة 50% نظرا لقلة مياه السقي وتقلص المساحات الرعوية وغياب الاستغلال الأمثل لها؛
- ارتفاع سعر المادة الأولية لها الضرورية للأبقار المتمثلة في الأعلاف، وهو ما أدى الى عجز المربي في العملية التجارية وضعف أرباحه.

3.3 فرع السكر

تعد مادة السكر من المواد الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وتحتل صناعتها أهمية كبيرة وممتامية في الاقتصاد الوطني، حيث يضم جهاز إنتاج السكر مؤسسات من القطاعين العام والخاص، فمؤسسات القطاع العام تمثلها المؤسسة العمومية للسكر **ENASUCRE**، وتشمل 3 وحدات للتصفية والتكرير، وخضعت هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات العمومية في 1988 الى قانون استقلالية المؤسسات، لكنها بقيت تواجه صعوبات مالية واقتصادية بسبب التبعية المفرطة في التموين والتكنولوجيا وضعف استعمال طاقات الانتاج وعجز كبير في مجال التنظيم وقدرات الإدارة، إضافة الى ضعف قدرتها على المنافسة في ظل الانفتاح التجاري لعدم قدرتها على التكيف مع المعايير الدولية (طرش، 2015، صفحة 127)، إذ تظل قدرات التكرير فيها متواضعة وثابتة (297 000 طن من السكر المكرر لإنتاج 267 000 طن من السكر الأبيض). أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ظل مهماشا الى غاية التسعينات بعد صدور قانون النقد والقرض وقانون ترقية الاستثمار في 1993، وهو ما سمح ب بروز مجمع سيفيتال والذي تعتبر صناعة السكر حاليا محتكرة من طرفه بحيازته على 80% من سوق السكر مقابل ما تبقى لمجمع برحال بوهرا و **Sorasucre** بعنابة ومصنع السكر لشركة لابل بالشراكة مع **cristal Union** الذي بدأ سنة 2014. وقد بلغت صادرات سيفيتال من السكر 272 مليون دولار أمريكي في 2013، وبقيمة 198 مليون دولار أمريكي في 2014. كما ان أكثر من 16% من صادرات المجمع الخاصة بالسكر موجهة إلى تونس و 13.5% إلى العراق و 10.8% إلى سوريا و 9.3% إلى لبنان. (وزارة التجارة، 2017)

يقدّر متوسط استهلاك الفرد الجزائري للسكر 30 كغ سنويا، والاستهلاك المحلي بحوالي 1,2-1,3 مليون طن سنويا (منها 15% موجهة لصناعة المشروبات) (Recham, 2015, p. 16). وتعتبر الجزائر من بين العشر الدول الاولى المستوردة للسكر في العالم، فزراعة قصب السكر غائبة تماما في الجزائر بالتالي يتم استيراد السكر بالكامل، حيث تعتبر البرازيل أكبر مصدر للسكر للجزائر حيث تغطي 80% من احتياجاتها.

4.3 فرع المشروبات

تعد صناعة المشروبات الغازية من الصناعات ذات الطابع المتنامي في الجزائر وذلك لزيادة الطلب عليها، مما أدى الى حدوث تغييرات رئيسية في طريقة الانتاج والتعبئة، وذلك لتلبية احتياجات السوق، أضف الى ذلك المكاسب المادية التي أصبحت السمة الرئيسية لاقتصاديات السوق في عصرنا الحالي. حيث تقدر عدد المؤسسات في هذا الفرع بـ 700 مؤسسة وهي تقريبا تابعة للقطاع الخاص ، الا أنه توجد 30 مؤسسة مهمة ورائدة في هذا المجال والتي تسيطر على 85% من السوق، وقد قدر حجم الاستهلاك الاجمالي للمشروبات والمياه بحوالي 2,4 مليار لتر سنة 2011. فالمشروبات تمثل 14% من الانتاج الاجمالي في قطاع الصناعات الغذائية، حيث قدرت جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات *APAB رقم اعمال هذا الفرع بـ 215 مليار دينار سنة 2011، فالمشروبات الغازية تمثل 81% من اجمالي سوق المشروبات، مقابل 19% عصائر و1% عصير فاكهة طبيعي (Recham, 2015, p. 14).

أما بالنسبة للمياه المعدنية فقد شهد هذا الفرع تطورا ملحوظا منذ عشر سنوات فهناك تقريبا 50 منتج الا أنه مسيطر من قبل بعض العلامات: Saida (groupe Neslé - lala khedidja (cevital)- batna (groupe attia)- benharoun et Mouzaia (groupe sim) (Recham, 2015, p. 15) yaici). من أهم خصائص فرع المشروبات والمياه في الجزائر قدرته على تغطية السوق المحلي دون اللجوء الى الإستيراد من الأسواق الخارجية إلا أن مؤسساته تبقى غير قادرة على تحقيق الانتشار القطري، حيث 24% فقط من المؤسسات لها قدرة على التواجد عبر مختلف مناطق الوطن و 13% وسعت شبكات توزيعها الى المناطق المجاورة لها، في حين 63% من المؤسسات تكتفي بتوزيع منتجاتها داخل اقليم ولاية نشاطها، إضافة الى معاناتها من نمو المنافسة غير القانونية للقطاع غير الرسمي (طرش، 2015، صفحة 131).

5.3 فرع الزيوت

شهد انتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع والتي تدعمت بدخول مجمع سيفيتال في سنة 2000 الذي يشغل بطاقة انتاجية للتصفية تصل الى 550 ألف طن سنويا جعلته يحتكر السوق بحصة تفوق 59% من اجمالي حجم الانتاج الوطني، إضافة الى ظهور وحدات انتاج أخرى كمجموعة عافية ولابل اللتان تسيطران على حصة سوقية تقدر بـ 20% و 15% على التوالي. إن الطاقة الانتاجية لانتاج الزيوت تصل الى 945 ألف طن سنويا ويتم توفير 95% من المادة الخام الضرورية لانتاجها من

* APAB : Association des Producteurs Algériens des Boissons

الأسواق الدولية، ويحتكر مجمع سيفيتال أكبر نسبة منها إذ يعد أكبر مستورد للبذور الزيتية والمواد الخام حيث قُدرت حصته سنة 2010 بـ 52% في سنة 2011، وذلك بهدف تغطية الطلب المحلي على الزيت المقدّر بالمتوسط 435 ألف طن سنوياً (لطرش، 2015، صفحة 131). فعلى الرغم من الطلب المتزايد على هذه المادة إلا أن الدولة لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها ما يجعلها دائماً تلجأ للسوق الدولية لتغطية العجز.

6.3 فرع الخضر والفواكه

يعتبر تجهيز الخضر والفواكه من أهم الصناعات القائمة في مجال الصناعات الغذائية، وتعتبر من أفضل الحلول الاقتصادية لحفظ الانتاج الزراعي وتسويقه والحصول على عائد مادي مناسب. فبالنسبة لفرع الخضر فإن الجزائر تنتج من 4-5 مليون طن سنوياً إلا أن تعليبها وتجهيزها فهو ضعيف جداً بسبب صعوبة حصول المجهزين على الخضر بالكمية والنوعية والانتظام لضمان استمرار نشاطهم. أما بالنسبة لتجهيز الفواكه فهو منخفض جداً بسبب حجم الانتاج الذي يعتبر منخفض باستثناء المشمش الذي يوجه جزء منتظم منه لصناعة المربى، إضافة للتمور التي يعتبر حجم انتاجها مهم حيث يتم الاحتفاظ بجزء منها للتجهيز (Recham, 2015, p. 17). لكن يجب الاشارة أنه في السنوات الأخيرة ظهرت مشاريع جديدة في هذا الفرع كإنتاج لب الفاكهة لتصنيع المشروبات وعصير الفواكه الطبيعي BIO، وذلك لتخفيض استيراد مركز الفواكه المستورد من اسبانيا والبرازيل.

أما بالنسبة للطماطم المركزة فلسنوات طويلة اعتمدت الجزائر على الواردات لتأمين الاحتياجات من الطماطم المركزة والتي كانت أساساً تستورد من الصين، إلا أنه في السنوات الأخيرة استطاعت الجزائر تطوير صناعة انتاج الطماطم المركزة حيث كان الانتاج 500 000 طن في سنة 2005 ليصل الى 850 000 طن في سنة 2012، وجعل الواردات تتراوح بين 30 000 - 40 000 طن (Recham, 2015, p. 16)، كما طورت الجزائر صناعة الصلصات الحمراء. وأهم منتجي المركز من الخضر والفواكه هم: عمر بن عمر - ازدهار - صومعة - سوكا SOCA (الزيتون) - صابري SABRI (المخللات). بالنسبة للمربى لشركة صابري التي تعتبر الرائدة في السوق تليها عمر بن عمر - سيكام SICAM - نقاوس N'GAOUES - بيفروي BIFRUIT.

يرجع ضعف الانتاج في فرع الخضر والفواكه لجملة من الاسباب من بينها:

- ضعف الانتاج من الخضر والفواكه حيث يقدر انتاج الحمضيات بمليون طن، 1,4 مليون طن من الفواكه الموسمية، 0,8 مليون طن من التمور، 4-5 مليون طن بطاطا، 6 مليون طن خضر (Recham, 2015, p. 17)؛
- غياب علاقة تعاقدية بين منتجي الخضر والفواكه والمصنعين للحصول على الكميات بالنوعية اللازمة للتصنيع؛
- انتشار المضاربة؛

- غياب التنظيم في هذا القطاع خاصة من ناحية تجهيزات التبريد، وحدات التعبئة والتغليف.

بالتالي فإن تطوير هذا القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على استثمار كبار منتجي الخضر والفواكه في المعدات وهياكل التبريد ووحدات التعبئة والتغليف لحل مختلف المشاكل في هذا القطاع خاصة تلك المشاكل المتعلقة بتزويد المصانع بالمواد الأولية لصناعة الطماطم المركزة أو المربى أو أي منتج آخر يحتاج للخضر والفواكه.

7.3 فرع اللحوم والأسماك

يُهيمن فرع اللحوم المصنعة من قبل بعض المنتجين الذين يعتمدون بشكل كبير على امداداتهم من اللحوم المستوردة المجمدة، أما بالنسبة للدواجن فيتم الاعتماد على الانتاج المحلي نظرا لتوفره بالكمية والنوعية والانتظام، ويعتبر مجمع بلاط الرائد في السوق الجزائرية في تصنيع اللحوم المصنعة بنسبة 50%.

أما بالنسبة للإنتاج السمكي، فيتميز بتذبذب كميته وقلتتها ففي الوقت الذي وصل فيه متوسط نسبة السمك المصنّع الى 80% من السمك المصطاد في العالم، فإن هذه النسبة لم تتجاوز 5% في الجزائر علما بأن كمية السمك التي يتم استخراجها سنويا من المياه للشريط الساحلي الجزائري (المقدر بـ 1200 كلم) لا تتعدى 50% من الكمية القابلة للصيد (زبيري، 2010، صفحة 89). إضافة الى انخفاض بعض الأنواع من الأسماك كـ sardines de Collo الذي أدى الى غلق العديد من المصانع، أما بالنسبة لمصانع تعليب التونة فإنها تعتمد على التونة المستوردة المجمدة.

4. صعوبات ومعوقات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

بلغت الواردات من الغذاء مستويات غير مسبقة وتاريخية في سنة 2011 و 2015 لتتجاوز أكثر من 10 مليار دولار مقابل الصادرات التي لم تتجاوز 500000 دولار أي ما متوسطه 0,5 % من اجمالي الصادرات (Forum des Chefs d'entreprise , 2016, p. 07)، لذا يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه الجزائر هو تسريع تطوير هذا القطاع لتخفيض نفقات الواردات، خاصة مع استمرار الطلب على المواد الغذائية. ويمكن تلخيص المشاكل التي يعاني منها القطاع فيمايلي:

- الارتباط الكبير بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي، إلا أن العلاقة بين القطاعين في الجزائر جدّ ضعيفة خاصة وأن القطاع الفلاحي يعاني الكثير من المشاكل وتذبذبا بفعل الظروف المناخية.

- غياب التكامل والتنسيق بين قطاع الفلاحة والتجارة الذي أثر سلبا على النهوض بهذا القطاع؛

- المشاكل التقنية المتمثلة في غياب حداثّة المعدات، إضافة الى المشاكل الادارية المتعلقة بالتكوين أو بالخبرة؛

- غياب التنسيق مع قطاع البحث العلمي والتطوير، فالبحث العلمي والتطوير والتفاعل التقني بين المراكز البحثية المتخصصة في الجامعات وبين قطاع الصناعات الغذائية يلعب دورا هاما في تقدمها، إذ نجد تلازمية كل من البحث العلمي والإبداع التكنولوجي فالثاني لا ينشأ أو لا تقوم له قائمة دون تدعيمه وتغذيته بالبحث العلمي (فرحات، 2016، صفحة 258).
 - اعتماد قطاع الصناعة الغذائية على 75% من المواد الأولية من الخارج، فهذه النسبة تبقى بعيدة تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يجعل الأمن الغذائي في المحصلة رهينة للريع البترولي؛
 - غياب المنافسة الحقيقية والنوعية وتذبذب الإنتاج فيه، عكس ما هو ملحوظ لدى عدد من الدول المجاورة والشرق الأوسط التي تعتمد على هذا القطاع إلى درجة تصدير كميات كبيرة منه؛
 - غياب الاجراءات التحفيزية التي تشجع على الاستثمار في القطاع الفلاحي لتفادي التوجه الى الاستثمار في قطاعات أخرى ذات الربح السريع؛
 - عدم توفر الأيدي العاملة الفنية والادارية المدربة بالقدر الكافي (فرحات، 2016، صفحة 256).
- ويبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه الجزائر هو تسريع تطوير هذا القطاع لتخفيض نفقات الواردات، خاصة مع استمرار الطلب على المواد الغذائية.

5. أثر جائحة كورونا على قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

إن جائحة كورونا أثرت على جميع القطاعات بما فيها قطاع الصناعات الغذائية، فبسببها انكمش الاقتصاد الوطني بنسبة 5.5% في سنة 2020 مقارنة بنموه بنسبة 8% في 2019 مع ارتفاع معدل البطالة، والذي أثر على القدرة الشرائية للمواطنين. فعلى الرغم من خطط الدولة لتنويع الاقتصاد فمن المتوقع أن يكون الانتعاش الاقتصادي في سنة 2021 بطيئاً؛ ففي أفريل 2021 سُجل تضخم الأسعار عند 5.7% وهو أعلى مستوى تضخم منذ 2018، وفي نفس الشهر ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 7.4% مقارنة بمستويات النصف الثاني من عام 2020. (Algerie Eco, 2021).

في بداية أزمة كورونا وللتخفيف من آثارها علقت الدولة تصدير كافة المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك التي شملت البقول والأرز، العجائن، الزيوت الغذائية، السكر، البن، المياه المعدنية، معجون الطماطم، الحليب بجميع أشكاله، الخضر والفواكه الطازجة باستثناء التمور، اللحوم الحمراء والبيضاء (مديرية التجارة لولاية الجزائر)، وذلك لتلبية وتأمين الطلب المحلي المرتفع، أما بالنسبة للإستيراد فإن قيود التصدير التي فرضت من قبل بعض الدول أعاقَت سلاسل الإمدادات الغذائية خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد في تلبية احتياجاتها المحلية على الواردات، والجزائر من بين الدول التي تلجأ إلى السوق العالمية لتلبية الحاجيات الغذائية المحلية حيث شكلت الحبوب ومنتجات الألبان والسكر ما يقارب 62% من إجمالي الواردات خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 (GANA, 2020, p. 214)، لذا سيتم دراسة أثر أزمة كورونا على منتجات فرع الحبوب والحليب نظرا لأهمية هذين:

1.5 فرع الحبوب:

أُعتبر القطاع الزراعي أقل القطاعات تأثراً بأزمة الكوفيد 19 التي ميزت سنة 2020، على نقيض غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بشدة كاشفة عن عدم قدراتها الكبيرة على الصمود أمام الأزمة، حيث بلغت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية خلال عام 2020 أكثر من 100 ألف طن، مقارنة بـ 70 ألف طن بسنة 2019 وذلك نظراً للتسهيلات الكبيرة التي قدمتها الدولة في عمليات التصدير الزراعي، وتجاوزت قيمة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي 25 مليار دولار خلال الأزمة سنة 2020 مقابل 23 مليار دولارا في عام 2019. (الاقتصاد في الجزائر، 2021) إلا أن هذا لا يعني بأن الأمور تسير بشكل جيد، فبالعكس تماما ما زالت معظم المنتجات الزراعية كالحبوب تستورد، فكما سبق ذكره فقد بلغ إنتاج الحبوب لسنة 2020 حوالي 3.9 مليون طن فقط، وباعتبار الدولة غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، بالتالي يلعب استيراد القمح دوراً رئيسياً في هذا القطاع. فحسب منظمة FAO قُدرت واردات الحبوب في الجزائر خلال السنوات الخمس الماضية بحوالي 7,6 مليون طن سنوياً معظمها من القمح اللين الذي يمثل حوالي 70% من الاستهلاك المحلي. ونظراً لإنخفاض الإنتاج المحلي لعام 2021 من المتوقع أن تصل واردات القمح إلى 8.1 مليون طن أي ما يزيد بنحو 25% عن واردات سنة 2020، والجزائر تستورد القمح من فرنسا وكندا وألمانيا والولايات المتحدة وإسبانيا والمكسيك (Benali, 2021). لكن ما يجب الإشارة إليه أنه مع بداية الجائحة ونظراً لكثرة الطلب على مادة القمح بالإضافة إلى تخزين التجار لكميات معتبرة للمضاربة بها، أدى إلى حصول اضطراب في السوق، فبين 15 مارس و 15 أبريل تم بيع 2,5 مليون قنطار من السميد في المتاجر، وهو الاستهلاك المعتاد لمدة 3 أشهر في الفترة العادية فالكميات التي كان من المفترض أن تغطي شهراً واحداً في الأزمة اختفت في غضون أيام قليلة (International center for advanced Mediterranean Agronomic studies, 2020, p. 2) ما جعل الدولة تتخذ جملة من الإجراءات منها برنامج توريد القمح الصلب للمطاحن ليتم إنتاج كميات كبيرة لمحاولة استعادة حالة التوازن بين العرض والطلب بالإضافة إلى التخلي عن قنوات البيع للتأكد من ذهاب القمح إلى المطاحن ومنها إلى المستهلك بشكل مباشر لأن هذه المادة تعتبر حيوية وتُقدّم على جميع السلع الغذائية في حالة الأزمات مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها.

2.5 فرع الحليب:

لاقى فرع الحليب أثناء أزمة كورونا تحديات كبيرة ارتبطت بتقلبات الأسواق الدولية وسلسلة التوريد، فمنتجات الألبان تحتل المرتبة الثانية في الواردات الغذائية بعد الحبوب، حيث بلغت 1,24 مليار دولار سنة 2019، منها أكثر من 232 ألف طن من مسحوق الحليب كامل الدسم ونحو 167 ألف طن من مسحوق الحليب منزوع الدسم، وبسبب أزمة كورونا ارتفعت قيمة الواردات إلى 364 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2020، أي بزيادة 7% عن عام 2019 في نفس الفترة (Agence ecofin, 2020). فكما سبق ذكره ففرع الحليب يحظى بدعم كبير من قبل الدولة بهدف ضمان إمكانية وصول هذا المنتج لمختلف طبقات المجتمع وتعزيز الإنتاج المحلي، إلا أن هذا الدعم حال دون تطور الإنتاج

المحلي للقطاع وبقائه مرتبط بالواردات، فقد كشفت جائحة كورونا أوجه القصور في هذا الفرع خاصة بالنسبة لحليب الكيس المدعم الذي عرف مشاكل عديدة أرجع سببها بعدم رفع الانتاج وتزايد الاستهلاك السنوي.

6. جائحة كورونا والأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي متعدد الأبعاد في طبيعته، ويشمل عوامل مثل توافر الغذاء (الإمداد)، وإمكانية الوصول إلى الغذاء (القدرة على تحمل التكاليف) والاستفادة (سلامة الأغذية والوجبات الغذائية)؛ لذا فقد أثرت أزمة Covid-19 بالفعل على الأمن الغذائي وسلسلة الإمدادات الغذائية بشكل مباشر من خلال التأثيرات على الإمدادات الغذائية والطلب عليها؛ فالقيود التي فرضت في بداية الأزمة أعاقَت الخدمات اللوجستية المتعلقة بالأغذية وعطلت سلاسل الإمدادات الغذائية، كما أن فقدان الثقة في تدفق السلع الغذائية الأساسية أدى إلى الشراء بدافع الهلع وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار، إلا أن الدولة بادرت إلى اتخاذ جملة من الاجراءات والتدابير الفاعلة لتوفير المنتجات الغذائية الأساسية وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي منها تلبيةً لاحتياجات المواطنين بالكميات والأسعار المناسبة مع تكثيف جهود مراقبة وضبط الأسواق والأسعار والممارسات الاحتكارية؛ إلا أن بقاء الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية يشكل مخاوف للأمن الغذائي في الجزائر خاصة بالنسبة للحبوب، وزادت هذه المخاوف مع أزمة كورونا ولجوء بعض الدول المصدرة للحبوب إلى حظر التصدير لتعزيز الاحتياطي لديها مما يشكّل تهديداً على الدول المستوردة، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة لتقليص فاتورة استيراد الحبوب إلا أنها آخذة في الازدياد كل سنة، فالواردات في الغالب تصل إلى 7 مليون طن في حين الانتاج المحلي 2,8 مليون طن منها 2 مليون طن قمح صلب في حين القمح اللين انتاجه ضعيف جداً حيث يتم استيراده، وهو يعتبر المادة الأكثر استهلاكاً على الرغم من أن 6 ملايين قنطار تبذر سنوياً نتيجة الخبز، فالكميات المستوردة من القمح اللين تفوق بكثير الاحتياجات الحقيقية لهذه المادة (News Agency، 2021).

كما أن أكبر تحدٍّ يواجهه الأمن الغذائي فيخصص امكانية توفر الغذائي للفئات التي كانت تعمل في القطاع غير الرسمي بالدخل اليومي والتي تضررت في الأزمة ما أدى الى ضعف قدرتها الشرائية أكثر؛ فهذه الفئات فقيرة في الأساس والأزمة زادت من صعوبة الحصول على قوتهم اليومي، ما جعل الدولة تقوم بتخصيص منحة لفائدة الأسر المتضررة من تدابير الوقاية من فيروس كورونا للتخفيف من آثار الأزمة.

لكن يجب الإشارة الى أن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة صنف في دراسته الأخيرة حول الفقر، الجزائر في المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث الأمن الغذائي، والتي نشرها مؤخراً على موقعه الإلكتروني، حيث صنف الجزائر في فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2.5% من إجمالي السكان خلال الفترة بين 2018-2020، فهي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي لم تتجاوز هذه العتبة (Embassy of Algeria in London, 2021). صحيح قد يرجع سبب هذا التصنيف الإيجابي للجزائر الى الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بقطاع الزراعة والصناعات الغذائية لكن يجب الإشارة إلى أن الاحتياجات المحلية من الغذاء يتم تلبيتها عن طريق

الواردات حيث تتجاوز فاتورة استيراد المواد الغذائية 10 مليار دولار، والاعتماد على الواردات ليست الطريق الآمن لتحقيق الأمن الغذائي.

الآن بعد مرور أكثر من سنة ونصف من بداية أزمة كورونا لا يوجد لدى أي طرف معرفة بتاريخ نهايتها وكيف سيكون تحمل العالم لآثارها على الأمن الغذائي، ولو استمرت ستخل بالنظام الاقتصادي ويرتفع حجم البطالة. وفي هذا الصدد أشار المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، بأن الانتشار العالمي للكوفيد-19 أسفر عن أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية (المعهد المصري للدراسات، 2020). وجاء في تقرير منظمة التعاون الاسلامي أن جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية المصاحبة لها أثرت بالفعل على أنظمة الأغذية والزراعة بشكل يهدد رفاهية المجتمع. ومع ذلك، فإن الجائحة الحالية غير مسبقة تماما في سرعتها ونطاقها وشدتها والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها، مما قد يؤدي إلى تفاقم الضغط على قطاع الزراعة والأمن الغذائي. ويشير أحدث تقرير صادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي إلى أنه في عام 2019 عانى 135 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 55 دولة. ومع استمرار تفشي الكوفيد-19 يمكن أن يتضاعف الرقم في أزمة انعدام الأمن الغذائي. (منظمة التعاون الاسلامي، 2020)

7. خاتمة:

كخاتمة يمكن القول أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يعاني العديد من المشاكل والعقبات التي ترهن تطوير هذه الصناعة التي بقيت رهينة التبعية للمواد الغذائية التي تأتي من الخارج، فالجزائر تعتبر الدولة الأكثر ضعفا في مجال تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الغذائية في منطقة شمال إفريقيا، فالاستمرار باللجوء للسوق العالمية لتلبية الحاجيات الغذائية يرهن الأمن الغذائي الوطني ويرهن تطوير الصناعة الغذائية الجزائرية خاصة بعد أزمة كورونا.

أدت جائحة كورونا إلى تراجع الأمن الاقتصادي والغذائي في الجزائر إلا أنها تشكل في الوقت نفسه فرصة حقيقية للجزائر للإهتمام أكثر بالقطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية لتشجيع الانتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على المنتجات المستوردة. فالجائحة لها تحديات كما أن فيها فرصاً، والتصنيع الغذائي يمثل إحدى الفرص التي يجب على الدولة استغلالها من خلال:

- تعزيز الإنتاج الوطني للقطاع وتحسين القدرة التنافسية له لتنمية الصادرات من خلال التركيز على تكثيف نسيج الصناعات الغذائية وتحسين جودة المنتجات التي تعتبر معياراً أساسياً لتعزيز قدرتها في مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية.
- الاستثمار بشكل أكبر في البحث والتطوير والتكنولوجيا لأنها المحرك الأساسي لتعزيز أداء القطاع وجعله متقدماً وديناميكياً.

- ضرورة التنسيق بين قطاع الصناعات الغذائية وبين القطاعات المرتبطة به مباشرة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي (الزراعة والصناعة والثروة السمكية) والقطاعات المرتبطة به بشكل غير مباشر (البيئة ، البحث العلمي، الطاقات المتجددة)
- وضع إستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي تستند إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية قبل التصدير وخصوصا الحبوب، حيث يعتبر تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا شرطا حاسما لنجاح أي استراتيجية.
- تشجيع الاستثمارات الزراعية بحيث يكون الهدف على المدى الطويل هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أمانا وعدلا واستدامة. لأن هذا الخيار يعتبر أمرا استراتيجيا لأنه السبيل الوحيد لتقادي التبعية الغذائية، كما يساعد على البقاء والصمود في مواجهة الأزمات.

8. قائمة المراجع:

- Algerie Press service. (2021, 02 09). *la-facture-d-importation-des-produits-agricoles*. Consulté le 11 15, 2021, sur <https://www.aps.dz/economie/117332-reduire-la-facture-d-importation-des-produits-agricoles-de-2-5-milliards-de-dollars-a-l-horizon-2024>>
- Agence ecofin. (12 12, 2020). *Algérie : les importations de produits laitiers ont atteint 1,2 milliard \$ en 2019*. تاريخ الاسترداد 24 11, 2021، من Agro-industrie: <https://www.agenceecofin.com/agro-industrie/1612-83591-algerie-les-importations-de-produits-laitiers-ont-atteint-1-2-milliard-en-2019>>
- Algerie Eco. (2021). *Céréales en Algérie : la FAO prévoit un recul de 38% de la récolte et une hausse des importations*. Consulté le 10 12, 2021, sur <https://www.algerie-eco.com/2021/08/03/cereales-en-algerie-la-fao-prevoit-un-ecul-de-38-de-la-recolte-et-une-hausse-des-importations>
- Benali, A. (2021, 08 03). *Céréales en Algérie : la FAO prévoit un recul de 38% de la récolte et une hausse des importations*. Consulté le 11 12, 2021, sur *Algerie Eco* : <https://www.algerie-eco.com/2021/08/03/cereales-en-algerie-la-fao-prevoit-un-ecul-de-38-de-la-recolte-et-une-hausse-des-importations>
- Brahim GANA. (2020). COVID-19 ET ÉVOLUTION DES IMPORTATIONS DES PRODUITS ALIMENTAIRES EN ALGÉRIE : IMPACTS ET PERSPECTIVES. *Les Cahiers du Cread* ، 214.
- Embassy of Algeria in London. (2021, 10 05). *Algeria ranked by UN World Food Program (WFP) first in Africa in terms of food security*. Retrieved 10 15, 2021, from <https://embassyofalgeria.uk/uncategorized/algeria-ranked-by-un-world-food-program-wfp-first-in-africa-in-terms-of-food-security/>
- Forum des Chefs d'entreprise . (2016). *Étude Sur La Sécurité Alimentaire*. 03.
- International center for advanced Mediterranean Agronomic studies. (2020). *COVID-19 crisis impacts on agricultural markets and grains sector in the Mediterranean*. Paris: CIHEAM.
- *L'industrie agroalimentaire en Algérie*. (s.d.). Consulté le 11 15, 2021, sur *Le quotidien économique*: <https://lechiffredaffaires.dz/apercu-general-sur-la-filiere/>
- Recham, H. (2015). *Le Marché des Industries Alimentaires en Algérie. Agroligne* .
- News Agency. (15 07, 2021). *الجزائر تحقق 70 % من احتياجاتها الغذائية محليا ومتأخرة في إنتاج القمح*. تاريخ الاسترداد 25 11, 2021، من-http://arabic.news.cn/2021-07/15/c_1310061640.htm

- وزارة التجارة. (2017, 03 19). *الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية*. تاريخ الاسترداد 10 10, 2021 ، من <http://www.algex.dz/index.php/ar/2017-03-19-08-13-36/item/844-2017-03-14-08-39-5>
- أحمد مصنوعة. (2014). *الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول*. الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، (10 جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- *الاقتصاد في الجزائر*. (2021, 10 16). تاريخ الاسترداد 11 17, 2021 ، من <https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/>
- المعهد المصري للدراسات. (2020, 10 09). *الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد 19*-تاريخ الاسترداد 11 24, 2021 ، من <https://eipss-eg.org/>
- رابح زيري. (2010). *دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي*. مجلة جديد الاقتصاد، 89.
- رمضان أحمد، عبد الغني حبيبة. (2008). *الصناعات الغذائية*. مجلة العلوم التقنية، 04.
- سميرة فرحات. (2016). *مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي*. أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الصناعي . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
- شين خ. (2021, 08 07). *إنتاج الجزائر من الحبوب*. تاريخ الاسترداد 11 15, 2021 ، من http://arabic.news.cn/2021-08/07/c_1310112782.htm
- فوزي عبد الرزاق. (2007). *الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي*. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- لطرش ذهبية. (2015). *آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* دكتوراه . . أطروحة دكتوراه . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- مديرية التجارة لولاية الجزائر). بلا تاريخ. (تاريخ الاسترداد 11 26, 2021 ، من <https://www.dawalger.dz/index.php?start=8>
- منظمة التعاون الاسلامي. (2020, 05). *الآثار الاجتماعية والاقتصادية ائحة كوفيد -الدول الأعضاء منظمة التعاون الاسلامي*. تاريخ الاسترداد 11 24, 2021 ، من <https://www.sesric.org/files/article/725.pdf>